

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده



المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

ينظم مجلس المستشارين

بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية

تحت شعار

"العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة"

الإثنين 19 فبراير 2024

ورقة تأطيرية

يشكل توفير العمل اللائق للجميع، ولفئة الشباب على الخصوص، عاملا أساسيا لإرساء الاستقرار والسلم الاجتماعيين، كما يعتبر حافزا للاستثمار المنتج ورافعة لا محيد عنها لتحقيق النمو والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نحو الأمام.

ويعتبر توفير وتأمين العمل اللائق، بالعدد والنوعية الكافيين، أحد المرتكزات الرئيسية لتوطيد أسس العدالة الاجتماعية وترسيخ أركان الدولة الاجتماعية، وفق التوجيهات الملكية السامية في هذا الشأن، لاسيما دعوة صاحب الجلالة، ضمن خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2023، إلى "مواصلة

مسارنا التنموي، من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية"، وتأكيد عزمه الله ضمن نفس الخطاب على "الجديّة كمنهج متكامل تقتضي ربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة، وإشاعة قيم الحكامة والعمل والاستحقاق وتكافؤ الفرص"، وعلى الحاجة إلى هذه الجديّة، للارتقاء بمسارنا التنموي إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى، التي يستحقها المغاربة؛ ومن بينها ورش الحماية الاجتماعية الذي أكد عليه حفظه الله في الخطاب الموجه إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الجارية يوم الجمعة 13 أكتوبر 2023، باعتباره "دعامة أساسية، لنموذجنا الاجتماعي والتنموي".

وفي نفس السياق، يستحضر مجلس المستشارين بهذه المناسبة التأكيد الملكي، ضمن الخطاب السامي الموجه للأمم بمناسبة تخليد الذكرى 19 لعيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2018، على أن " (...) أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة " وعلى أنه "لا يمكن توفير فرص الشغل، أو إيجاد منظومة اجتماعية عصرية ولائقة، إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني".

من هذا المنظور، واعتبارا للمكانة المحورية للعمل اللائق وارتباطه الوثيق بصيرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلادنا، وحرصا منه على مواصلة الانخراط والتفاعل التلقائي مع نبض المجتمع، يابى مجلس المستشارين إلا أن يواصل، في إطار أشغال المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، الذي دأب على تنظيمه بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي يصادف يوم 20 فبراير من كل سنة، التأكيد على انخراطه المؤسسي والمسؤول في مسار البناء التشاركي لمعالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر السعي، ضمن أشغال النسخة الثامنة من هذا المنتدى، إلى تحليل ودراسة مختلف أبعاد وتأثيرات العمل اللائق في ارتباط بأهداف التنمية المستدامة، واستشراف مقاربات وحلول جماعية مبتكرة لمعالجتها.

وجدير بالذكر، أن المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية، تولي اهتماما بالغاً لموضوع العمل اللائق، وتعرفه بكونه "العمل الذي يتم في ظروف من الحرية والإنصاف" ويحفظ للعامل "أمنه وكرامته وإنسانيته"، وتنبني بموجبه العلاقات بين صاحب العمل والعمال ومؤسساتهم التمثيلية على أساس "احترام المبادئ والحقوق الأساسية"، ويحتكم فيه الأطراف إلى أخلاقيات ومزايا "الحوار الاجتماعي" مع السعي الدائم في إطاره إلى "توسيع نطاق الحماية الاجتماعية" وضمان "الدخل الكافي للنساء وللرجال، على حد سواء، من دون أي تمييز".

ويستفاد من طبيعة ونوعية هذه الأبعاد والخصائص التي تميز العمل اللائق أن تجسيده على أرض الواقع ليس بالأمر الهين، وأن الدول والمجتمعات المعاصرة بصفة عامة تواجه، وبدرجات متفاوتة، صعوبات حقيقية لتنزيل سياسات تشغيلية واجتماعية تتوافق والشروط التي حددتها المواثيق الدولية ذات العلاقة بالعمل اللائق.

وضمن نفس المنطق، تطرح مسألة مراعاة أهداف التنمية المستدامة عند إعداد ورسم سياسات عامة للتشغيل وخلق فرص العمل، تحدياً حقيقياً أمام الهيئات المسؤولة والمعنية، وذلك اعتباراً لما تتطلبه التنمية المستدامة من وعي مجتمعي متقدم وحكمة رزينة ومتبصرة وتركيز عالٍ طويل المدى.

اعتباراً لكل ما سلف، ستتنبأ أشغال المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية على دراسة العلاقة التفاعلية بين العمل اللائق والتنمية المستدامة في بلادنا، وذلك في ضوء البند الثامن من أهداف التنمية المستدامة، الذي يؤكد على علاقة التلازم بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمالة الكاملة والعمل اللائق.

ويسعى مجلس المستشارين من خلال تنظيمه لفعاليات هذا المنتدى، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى أن تشكل أشغاله مناسبة للوقوف عند واقع العمل اللائق في بلادنا والإشكالات المختلفة التي يثيرها، وبصفة خاصة مدى إسهام العمل اللائق في إدراك وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، كما حددها الميثاق الوطني للبيئة

والتنمية المستدامة، من جهة؛ والوقوف عند الأفاق الكبرى التي تتيحها، أمام منظومة الشغل، المبادرات التنموية التي تشهدها بلادنا في مجالات الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والتدابير المستجدة المتخذة لمحاربة ظاهرة تبذير الموارد الطبيعية والإفراط في استغلالها، لاسيما منها الموارد المائية، والتي تدرج في مجملها في إطار التنمية المستدامة.

ويمكن إجمال أهم التساؤلات المطروحة في هذا الصدد فيما يلي:

- ما هو الحجم الحقيقي الذي يشغله العمل اللائق على مستوى بنية سوق الشغل في المغرب؟ وما هي طبيعة الجهود التي تبذلها السلطات العمومية لتفعيل مبادئ وآليات العمل اللائق؟
- كيف يمكن دعم وتعزيز جهود المقاولات، بجميع أصنافها، وكسب انخراطها في تنمية العمل اللائق وتشجيعها على توسيع دائرة الإقبال عليه، وبالتالي رفع العوائق التي تحد من سعيها في هذا الاتجاه؟
- ماهي السياسات العامة التي ينبغي إعادة النظر فيها بغرض العمل على ملاءمتها مع متطلبات توفير شروط العمل اللائق لأكبر عدد ممكن من الشباب المقبل سنويا على سوق الشغل؟
- ما مدى انتشار الوعي لدى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بأهمية مراعاة أهداف التنمية المستدامة في مجمل القرارات والمفاوضات الفردية والجماعية التي يتخذونها أو يبرمونها في مجالات عملهم؟
- إلى أي حد تأخذ المنظومة القانونية المتعلقة بالشغل بالاعتبار أهداف التنمية المستدامة، وماهي المكانة التي توليها المنظومة القانونية المتعلقة بالتنمية المستدامة للعمل اللائق، باعتباره عاملا مؤثرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما مدى الجهود التي تقوم بها السلطات العمومية لاستجلاء مداخل ونقط التكامل والتعاقد بين الأطراف المعنية بالعمل اللائق والتنمية المستدامة؟ وما طبيعة هذه الجهود وأهميتها وتأثيراتها؟

لبسورة عناصر إجابة مؤسسية جماعية عن هذه التساؤلات، واستشرف حلول مبتكرة لمعالجة مختلف الإشكالات ذات الصلة، ستتتظم أشغال المنتدى البرلماني الدولي الثامن للعدالة الاجتماعية ضمن محورين اثنين، وفق ما يلي:

- **المحور الأول-** العمل اللائق والتنمية المستدامة: أوجه التكامل والتلازم من منظور منظومة المعايير الدولية والوطنية؛
- **المحور الثاني-** العمل اللائق وتحديات تأهيل وإدماج الاقتصاد.